توزيع جوائز المسابقة السنوية لرابطة مجالس الشيوخ والشورى

عثمان يؤكد أهمية البحث العلمي في كشف احتياجات الشراكة بين الدول

■ صنعاء / سبأ:

أكد رئيس مجلس الشورى عبد الرحمن عثمان أهمية البحث العلمي في استكشاف احتياجات بناء الشراكة الفاعلة بين الدول وتحقيق مصالح شعوبها المشتركة.

وأشاد رئيس مجلس الشورى أمس في حفل توزيع جوائز المسابقة السنوية لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي «أسيكا» للطلاب الباحثين في الجامعات اليمنية"، بمبادرة جامعة صنعاء في احتضان المسابقة ممثلة بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية».

وقال رئيس المجلس: «هذا النوع من التعاون هو ما نحتاجه اليوم لكي نستكشف بأدوات العلم والمعرفة احتياجات وأولويات بناء الشراكة بين الدول العربية والأفريقية التي تسهر عليها الرابطة».

ورأى أن «أسيكا» من خلال المسابقة تدشن عبر جامعة صنعاء «أولى خطوات الشراكة في المجال الثقافي كمحصلة لأعمالها في الفترة الماضية في مسارات سياسية واقتصادية وإستراتيجية مختلفة».

وأشاد عبد الرحمن عثمان بمبادرة جامعة صنعاء عبر المسابقة في إحراز السبق للنهوض بالنشاط النوعي العلمي الذي أكد رئيس المجلس توافقه مع اهتمامات وأولويات الرابطة.

وقال: إننا في مجلس الشورى نرى في دور الرابطة نافذة أمل مهمة على مستقبل العلاقات بين دولنا العربية والإفريقية، وتلمس احتياجات شعوبها وتحقيق مصالحها بما يتفق مع القواسم المشتركة بينها.

ورأى أن «تدشين العمل البحثي من خلال المؤسسات الأكاديمية سيسهم في تركيز أولويات وخيارات العمل لبناء علاقات مثمرة متطورة بين دول الرابطة».

وزير الشباب والرياضة معمر الإرياني أعلن بدوره تخصيص الوزارة جوائز مالية للفائزين الثلاثة حددها بالترتيب حسب المستويات 250 ألف ريال و200 ألف و150 ألفاً، إلى جانب الجوائز المخصصة من «أسيكا» وأخرى معلنة من القطاع الخاص.

فيما أشار رئيس الجامعة الدكتور عبد الحكيم الشرجبي إلى حرص الجامعة على الدفع بالبحث العلمي وتطوير أداء مراكز الجامعة لتفعيل دورها الأكاديمي وتمكين متخذي القرار من تحديد متطلبات التنمية.

وأشاد الدكتور الشرجبي بتعاون الرابطة عبر المسابقة في تشجيع توجهات البحث العلمي في الجامعة .. لافتا إلى اهتمام الجامعة بتطوير مهارات الباحثين وخلق علاقات شراكة بهذا الخصوص مع الجهات المعنية.

من جانبه رأى أمين عام الرابطة عبد الواسع يوسف علي أن المسابقة «تؤسس لشراكة علمية بين الرابطة والجامعات في الدول الأعضاء»

وقدم عبد الواسع يوسف نبذة عن الرابطة منذ الفكرة في باريس والتأسيس بانعقاد مؤتمرها الأول في مقرها الدائم في صنعاء عام 2004

وأشار أمين عام «أسيكا» إلى أنشطة الرابطة في الفترة الماضية لتحقيق أهدافها في تعميق الديمقراطية والثنائية البرلمانية في الدول الأعضاء وتفعيل دور الدبلوماسي البرلماني.

فيما لفت رئيس مركز الدراسات السياسية المنظم للنشاط الدكتور سامي السياغي إلى انبثاق الفكرة الأولى للمسابقة من قيادة الرابطة وجهود المركز لإخراجها «بنمط غير تقليدي» عبر توظيف عنوانها لتلمس راهن أحداث اليمن وجعل البحث العلمي في خدمة الاستقرار والتنمية.

وأفاد السياغي أن المسابقة ألزمت الطلاب تنفيذ البحوث تحت مواضيع تتناول قضايا: "الثنائية البرلمانية / نظام الغرفتين" و"سيادة القانون كأحد أسس الحكم الجيد" و"صيانة الأمن والسلام لتحقيق الاستقرار والتنمية».

فاز بجائزة المركز الأول الباحث من كلية الشريعة خير الله يحيى الصيفاني عن بحثه حول «سيادة القانون كأحد أسس الحكم الجيد» والثاني للطالبة من كلية التجارة سارة كليب عن بحثها: «صيانة الأمن والسلام كأساس لتحقيق الاستقرار والتنمية»

وأحرزت طالبة كلية الشريعة أمل يحيى العومري جائزة المركز الثالث ببحثها الخاص بـ«نظام الثنائية البرلمانية / نظام الغرفتين»

مديرة فرع البنك المركزي اليمني بعدن لـ 14 أكتوبر:

واثقون بكفاءة موظفينا ومطالبهم مسؤوليتنا بحسب القانون

■ عدن/ نبيل غالب:

أكدت الأخت شفيقة قاسم مديرة البنك المركزي فرع عدن أن البنك يقوم بمهام عمله في خدمة العملاء على أكمل وجه وفق الضوابط والنظم التي يعمل بها البنك مشيدة بتفاعل الموظفين للقيام بواجباتهم وعدم الانصياع مع تيار البعض منهم ممن فقدوا مصالحهم ودعوا إلى الاضراب للاضرار بعمل البنك وبالتالي تعطيل مصالح العملاء والمؤسسات والشركات وغيرها بهدف خلق البلبلة.

وأوضحت في تصريح لصحيفة (14 أكتوبر) ان قيادة البنك تعكف حالياً على تنفيذ الاصلاحات المطلوبة لتطوير آلية عمل البنك في اطار منظومة اللوائح والقوانين المنظمة لذلك بما يعزز مكانته في خدمة العملاء باعتباره واجهة محافظة عدن.

وفي معرض ردها على سؤال مندوب الصحيفة حول ماهية اسباب الاضراب قالت انه لا توجد اسباب جوهرية لدى البعض المضربين وهذا ما تلمسه الأخ المهندس وحيد رشيد محافظ محافظة عدن أثناء زيارته لنا مؤخراً للنظر في أسباب الاضراب الذي بدا وكأنه تغطية لكثير من الأمور المبيتة لدى البعض ممن فقدوا مصالحهم وكشفت مطالبهم التي كانت لا تتفق مع القوانين واللوائح المنظمة لعمل البنك وانما كان الهدف منها الاساءة إلى شخص مديرة البنك بسبب الاجراءات المتخذة في اصلاح الكثير من الأمور والتجاوزات.

وأشارت إلى ان هؤلاء النفر حاولوا استغلال قضية المطالبة بحقوق الموظفين كما اسموها لاستهداف قيادة الفرع معتقدين ان الأوضاع القائمة في البلد يمكن ان تؤثر على مبادئنا واخلاقنا وثقافتنا التي نشأنا عليها في مدينة عدن التي عودتنا التعامل بصدق وعدم التفريط بالنظام والقانون وتمرير القضايا من تحت الطاولة مهما كانت المغريات.

وقالت ان ثقافتنا وتقاليدنا وموروثنا الحضاري لايشجعنا على ممارسة اساليب التهديد والوعيد التي لم نتعود عليها وتصورنا كأننا جلادون، لافتة إلى ان هناك توجيهات من المركز الرئيسي للجلوس مع قيادات الإدارات في الفرع والعمل على توعيتهم بعدم الانسياق وراء اعمال غير مسؤولة تضر بمصالح المؤسسات والهيئات الحكومية والأفراد وغيرها وتؤثر في التزامات البنك تجاهها.

وتطرقت الاخت شفيقة قاسم مديرة البنك إلى أهمية إعطاء قيادة المركز فرصة لدراسة المطالب المقدمة من قبل النقابة خاصة وان البلد تمر بظروف سياسية واقتصادية استثنائية منوهة بالتدابير التي تم شرحها والتي تنوي قيادة المركز القيام بها تجاه المطالب المعروفة وان الكشوفات المتعلقة بالموظفين التي طلبها المركز كانت بغرض تقييم الحالة في البنك للحرص على ان يؤدي البنك مسؤولياته بدون ارباك أو اخلال من شأنه التأثير في مهام البنك وواجباته في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.

واختتمت تصريحها بالاشادة بكوادر البنك واصفة إياهم بأنهم من ذوي الكفاءات التي يعتمد عليها في تسيير عمل البنك معبرة عن ثقتها بقدرتهم على فهم ما يجري من قرب بعيداً عن المناكفات السياسية.

قطعان التخريب في مأرب

› نزار الخالد

إن التساهل والتسامح مع الممارسات التي تخل بالأمن والاستقرار وتطرد الاستثمار وتنال من السكينة العامة للمجتمع مهما كان مصدرها يمثل خطأ جسيماً وفادحاً لكونه يشجع المتهورين والغوغاء والفوضويين على التمادي في غيهم وجرائمهم وأفعالهم الآثمة بل ويدفع بهم أكثر إلى الانغماس في أحضان الجريمة كما يظهر ذلك في تلك الأفعال الشاذة التي أطلت بقرونها في محافظة مأرب من خلال حفنة من المجرمين الخارجين على النظام والقانون استغلت تساهل وتسامح السلطة المحلية ووزارة الدفاع مع ممارساتها العبثية والمناطقية فاتجهت إلى اعمال تخريبية مستهدفة بدرجة أساسية مصالح أبناء تعز وسلب ممتلكاتهم وفرض اتاوات على مركباتهم وقاطراتهم بهدف إثارة الفوضى وإخافة السبيل في الطرقات العامة ولو أن وزارتي الدفاع والداخلية جابهتا هذه الحفنة من اللصوص والمجرمين بحزم منذ البداية وتم ملاحقتها والقبض عليها وتقديمها للعدالة لكانت اليوم عبرة لكل من تسول له نفسه العبث بأمن واستقرار اليمن.

وعلى السلطة المحلية وحكومة الوفاق أن تدرك الافعال الصبيانية والشيطانية لقطعان التخريب في مأرب والتي تستمر في أعمال النهب والتقطع والسلب والتخريب وفرض الاتاوات والتي كان آخرها حجز (٧٥) قاطرة لرجل الأعمال توفيق عبدالرحيم مطهر لرفضه دفع مائة الف ريال عن قاطرة لكل مرة تدخل لتعبئة الغاز أو البترول ونتساءل لو كان توفيق عبدالرحيم مطهر حاشدياً أو بكيليا هل كان سيجرؤ هؤلاء على العبث معه؟ والتساؤل الأهم هل كانت السلطة المحلية في مأرب ستتهاون مع هذه الحفنة التي كل ما يهمها السرقة وإثارة الفوضى واستباحة الممتلكات الخاصة؟! وتقصير السلطة المحلية ووزارتي الدفاع والداخلية يستوجب المساءلة إذ ما جدوى هاتين الوزارتين وأية سلطة محلية لا تقوم بواجبها في حماية السكينة وزجر الخارجين عن القانون والنظام العام لأن ما تقوم به هذه العصابة الاجرامية يوحي انها ادمنت اعمال الاجرام وبلغت من الصفاقة مبلغاً يشي باستهانتها بكل القيم والاعراف وبات الكي هو الدواء الوحيد لكبح جماح هذه النفوس المنحرفة المثيرة للمناطقية والاشمئزاز لانهم لا يعون ابعاد افعالهم حيث يعرضون ابناء مأرب وممتلكاتهم في تعز للخطر لان ابناء تعز جميعهم متضررون بشكل مباشر وغير مباشر، اقلها أن التاجر سيضطر لاضافة خسارته على المواد النفطية والتي ستتكبدها الأسرة التعزية وعلى السلطة المحلية ووزارتي الدفاع والداخلية اليوم قبل الغد انهاء هذه الاعمال لانها مسؤولياتهم ويجب عدم التهاون والتغاضي عن أفعالهم الاجرامية لأن هذا الصنف من المنحرفين الذين لا ضمير لهم ولا دين لابد أن يضربوا وبقوة وتواجه جرائمهم وتصرفاتهم بحسم حتى لا يضطر ابناء تعز لرد فعل أقوى وحتى لا تصبح هذه الاعمال مشرعنة وحتى لا تكون هذه الحفنة حجر عثرة امام التسوية السياسية وتوجهات فخامة الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية.

ونقول أخيرا لوزارة الدفاع والداخلية والسلطة المحلية بمأرب إن اللصوص والمجرمين ومن لف لفهم يستهينون بالحرمات ويقطعون الطرق الآمنة ويمارسون الحرابة، لذلك يجب أن يكونوا في السجون وان ينالوا جزاءهم العادل ولا يتركوا خارجها ليمارسوا عبثهم وعدوانيتهم ونوازعهم الحاقدة والكريهة كقطعان سائبة تشد الرحال من منطقة إلى أخرى لممارسة جرائمها وافعالها المنكرة فقد قيل قديما (إن التساهل مع الاحمق والاخرق حماقة ما بعدها حماقة).

في المؤتمر المحلي الأول لمناهضة العنف ضد الأطفال

د. العنسي: العنف الموجه ضد الأطفال له انعكاسات سلبية عديدة علي حياة وصحة ومستقبل الأطفال

■ صنعاء / بشير الحزمي:

انطلقت أمس بصنعاء فعاليات المؤتمر المحلي الأول لمناهضة العنف ضد الأطفال الذي تنظمه مؤسسة شوذب للطفولة والتنمية بالتعاون مع منظمة رعاية الأطفال الدولية في الفترة -21-22يناير 2013م في إطار اختتام مشروع (آلية الحماية والكشف والتبليغ عن العنف ضد الأطفال).

وفي افتتاح المؤتمر الذي حضره عدد من الوزراء وقيادات المجتمع المحلى والمسئولين من الجهات ذات العلاقة والمجتمع المدني أكد وزير الصحة العامة والسكان الدكتور أحمد قاسم العنسي أهمية انعقاد المؤتمر وما سيتمخض عنه من توصيات تعزز الجهود المبذولة لحماية الأطفال ومناهضة أي عنف يمارس بحقهم.

وقال أن العنف الموجه ضد الأطفال له انعكاسات سلبية عديدة على حياة ومستقبل الأطفال ويؤثر على صحة الطفل ونفسيته وثقته بنفسه وبالمجتمع موضحا أن العنف ضد الأطفال يأخذ أشكالا عدة (جسدي ولفظي ونفسي).

وأكد أهمية تكاتف جهود مختلف القطاعات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية لمناهضة العنف ضد الأطفال معلنا استعداد وزارته للتعاون مع مؤسسة شوذب للطفولة والتنمية ودعم مختلف البرامج والأنشطة المنفذة .

وأشاد بإمكانيات الوزارة في مجال التثقيف والإعلام الصحي واستعدادها للتعاون في هذا الجانب بما يعزز وعي المجتمع بمخاطر وأضرار العنف ضد الأطفال ومناهضته.

من جانبه أكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتور علي النصاري أهمية الشراكة بين المجتمع المدني والحكومة في مناهضة العنف ضد الأطفال بما فيها عمالة الأطفال لما لها من تأثيرات سلبية على حياة الأطفال وحرمانهم من التعليم موضحا أن المسح الوطني حول عمالة الأطفال الذي أعلن عن نتائجه الجهاز المركزي للإحصاء قبل أيام قد أظهر أن مليون وسبعمائة طفل عاملون في بلادنا.

وشدد على ضرورة التركيز على إلزامية التعليم وإتاحته للجميع في سبيل مواجهة هذه الظاهرة.

وقال أن مؤسسة شوذب للطفولة والتنمية احد الشركاء الفاعلين مع الوزارة والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة ولها أنشطة عديدة ودور بارز في قضايا الطفولة وحماية الأطفال من العنف الموجه ضدهم بأشكاله وصوره المختلفة مشيدا بمستوى الأداء الذي تميزت به المؤسسة خلال الفترة الماضية.

من جهته استعرض نائب مدير مكتب رئيس الجمهورية جعفر حامد مجمل التحديات التي تواجهها اليمن في المرحلة الراهنة .

وقال أن اليمن تعد من الدول الأقل نموا وتعاني من تشتت سكاني واسع ونمو سكاني كبير وانتشار كبير للامية والفقر والبطالة وكلها عوامل وتحديات تؤثر سلبا على وضع الطفولة في اليمن.

وأوضح أن أية مشاكل أو تحديات تواجهها اليمن ستنعكس آثارها السلبية على الأطفال وحياتهم ومستقبلهم متمنيا أن يخرج المؤتمر بتوصيات عملية تساهم في معالجة المشاكل التي تواجه الطفولة في بلادنا وتحد من العنف الموجه ضد الأطفال.

بدورها أوضحت رئيسة مؤسسة شوذب للطفولة والتنمية لمياء الارياني أن حماية الطفل في ابسط صورها هي حقه في أن لا يتعرض للاذى أو الضرر وحمايته هي القاعدة التي تبنى عليها جميع حقوقه، وقضايا حماية الطفل من العنف ترتبط بالنواحي الاجتماعية والعادات والموروث الثقافي والتطور التكنولوجي.

وقالت أن العنف ضد الأطفال ليس فقط انتهاكا لحقوق الإنسان وإنما تمتد مخاطره على بقاء الطفل ونموه وتطوره وحقه في الحياة مشيرة إلى أن العنف ضد الأطفال في اليمن كثيرا ما يتم التعتيم عليه بحجة حساسيته أو الادعاء بعدم وجوده .

ولفتت إلى أن التغاضي عن العنف قد يؤدي إلى الموت المبكر للطفل أو إعاقة سلامته الجسدية والعقلية والنفسية إضافة إلى دوره في التسرب من التعليم والسقوط في دائرة الفقر المغلقة واحتمالات التشرد والإشكالات الاجتماعية التي قد تهدد أمن المجتمع وسلامته موضحة أن الإخفاق في حماية الطفل يقوض التنمية الوطنية ويفرض تكاليف باهضة تمتد من مراحل الطفولة المبكرة إلى مراحل الرشد وهو ما يزيد من أعباء الدولة ويوجه مواردها التنموية إلى مناحٍ أخرى.

وقالت أن المؤسسة كشريك مع منظمة رعاية الأطفال قد تنبهت لأهمية حماية الأطفال وعملت ضمن برنامج متكامل في مناهضة العنف ضد الأطفال وإيجاد مدارس صديقة للطفل وتأسيس نظام وآليات الرصد لحالات العنف ضد الأطفال .

وأعربت عن شكرها لمنظمة رعاية الأطفال الدولية على اهتمامها بتحسين بيئة الطفل وحمايته من العنف.

إلى ذلك قالت مريم الشوافي الأمين العام المدير التنفيذي لمؤسسة شوذب للطفولة والتنمية أن مشروع آلية الحماية والكشف والتبليغ عن العنف ضد الأطفال هو واحد من عشرات المشاريع في مجال حماية الطفل من العنف والتي تنفذ بشراكة دولية واسعة في محاولة لإحداث اثر ايجابي وتوفير محيط أكثر أمنا صالحا لان يعيش أطفال اليمن عليه بهدوء بعيدين عن متناول الإساءة والإهمال والاستغلال.

واستعرضت جملة البرامج والأنشطة التي نفذتها المؤسسة بالشراكة مع الجهات المعنية خلال الفترة الماضية في الجوانب المختلفة.

وأوضحت أن المشروع الأخير الذي نفذته المؤسسة بالتعاون مع منظمة رعاية الأطفال الدولية قد سار في اتجاه مكافحة ثلاث ظواهر هي (العقاب في المدارس ، إصدار شهادة الميلاد المجانية، الزواج المبكر).

وكان مدير منظمة رعاية الأطفال الدولية في اليمن جيري فارول قد استعرض في كلمته في افتتاح المؤتمر جهود المنظمة في رعاية الأطفال في اليمن وما توليه من اهتمام ودعم وشراكة مع منظمات المجتمع المدني الفاعلة في رعاية الأطفال وحمايتهم مشيدا بالجهود التي بذلتها مؤسسة شوذب للطفولة لمناهضة العنف ضد الأطفال ومستوى تنفيذ برامجها وأنشطتها المختلفة معربا عن استعداد المنظمة لمواصلة دعم جهود رعاية الأطفال في اليمن ومواجهة كل أشكال العنف الموجهة ضدهم.

وفي افتتاح المؤتمر استعرض ماجد الحميدي مشروع حماية الأطفال من العنف والاستجابة لحالات الإساءة والاستغلال والإهمال 2012م الذي نفذته مؤسسة شوذب للطفولة.

وخلال جلسات العمل تم يوم أمس مناقشة عدد من أوراق العمل المقدمة من مختلف الجهات ذات العلاقة التي تناولت آلية تفعيل قرار وزير التربية والتعليم بمنع استخدام العقوبات النفسية والجسدية في المدارس العامة والخاصة، حماية الأطفال من العنف والإساءة والاستغلال والإهمال عبر خدمات وزارة الصحة ، رصد انتهاكات حقوق الأطفال، إستراتيجية تحديث وتطوير مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني، من أجل إعلام صديق للطفل.

وستتواصل جلسات العمل باستعراض ومناقشة مجموعة من أوراق العمل تتناول الشبكة الوطنية لحماية الطفل، مشروع الحماية في اليمن ، آلية الكشف والتبليغ عن حالات العنف التي يتعرض لها الأطفال في المدارس، توصيات الأطفال حول دور الحكومة في تنفيذ توصيات دراسة الأمين العام للأمم المتحدة حول العنف .

وكان قد تم على هامش افتتاح المؤتمر تكريم العديد من الجهات والشخصيات التي ساهمت في إنجاح المشروع ولعبت ادواراً فاعلة في تحقيق أهدافه.

حضر الحفل نائب رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد الدكتورة بلقيس أبو أصبع ووزير الشباب والرياضة معمر الارياني وأمين عام المجلس الوطني للسكان الدكتور احمد بورجي وأمين عام المجلس الاعلى للأمومة والطفولة الدكتورة نفيسة الجائفي وأمين عام المجلس المحلي لأمانة العاصمة أمين جمعان ووكيل وزارة الخدمة المدنية طه الهمداني وعدد من المسئولين من الجهات ذات العلاقة .

للتأمل

أضعنا نصف قرن في صراعات أضاعت مستقبل جيلين وتخلفت فيها بلادنا بعد أن كانت الأكثر تقدماً في الجزيرة العربية .

› عبدالرحمن الجفري

الحديث عن حوار جنوبي – جنوبي في الخارج يعطي رسالة خاطئة للمراقب الدولي والإقليمي بأن هناك خلافاً جنوبياً على الهدف الاستراتيجي

› محمد علي أحمد

بجاش الأغبري معتقل منذ اشهر !! لااعرف لمَ الاصرار على استمرار اعتقاله؟ أوارضاء لمن ؟ ان كان قد ارتكب جريمة لمَ لا يحال الى القضاء؟

› سامية الأغبري

حزبنا يعيش الحالة نفسها التي مر بها الحزب الاشتراكي اليمني خلال الحرب الاهلية عام ١٩٩٤م

› أحمد الصوفي

تعود اليمنيون أن يعيشوا بدون دولة لقرون طويلة – حتى في أيام الجمهورية – لذلك ابتكروا الكثير من الاساليب لحل الخلافات والمنازعات التي لا تخلو احياناً من الطرافة .

› علي البخيتي